

السياحة في سورية.. عصب اقتصاد الغد

في مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي المحلي الذي يعبر عن القيمة المضافة في الاقتصاد. نقطة جوهرية يجب الانتباه إليها لدى التعامل مع القطاع السياحي في سورية، تتمثل بالعقلية القائمة على الترويج والتسويق وضبط الجودة، التي يجب أن تخرج من نمطيتها، لأن أي خطأ أو تقصير يمكن أن يتسبب في ضرب سمعة القطاع بأكمله، خاصة مع توقعات بازدياد معدلات القدوم السياحي الخارجي، وبالتالي أصبح لزاماً التفكير بإبداع في كل تفصيل يخص السياحة، لأنها تحمل في مضامينها صورة أوسع للبلد. بناء على ذلك، يأتي ملحق السياحة السورية الثاني الذي تصدره «الوطن» للوقوف على واقع القطاع ومساراته، وعوائقه وتحدياته، لتأكيد أننا قادرين على بعث الحياة في عصب الاقتصاد، بذات العقلية التي حولت جدران الموت في أنفاق الإرهاب إلى منحوتات تفيض حياة.

هامشي، فالقطاع السياحي المقرّم، يفوت على البلد عائدات مهمة، من شأنها المساهمة في الحد من الفقر، وتحسين ظروف المعيشة، وتعزيز المركز المالي للدولة، وخاصة بالقطع الأجنبي، لذا فهاجس التعافي الاقتصادي، وتقليص الفجوة بين الدخل وحاجات الاستهلاك يقتضي الاستفادة من كل مقومات البلد الاقتصادية، وجلبها للسياحة، إضافة لما يوفر هذا القطاع من فرص عمل كبيرة نحن بأمس الحاجة إليها. نظرياً، اتسم عمل السياحة خلال الحرب بطابع التقييم والتخطيط، لمعرفة نقاط القوة والفرص لتعزيزها، ونقاط الضعف والتهديدات لتلافيها، بما يسهم في إرساء قواعد صحيحة، لمستقبل السياحة، اقتصادياً. اليوم، يفترض أن مرحلة التخطيط أصبحت في نهايتها، استعداداً لخطوات تنفيذية على الأرض، تكون قادرة على تلبية متطلبات التنمية في سورية، وتقف على استحقاقات مرحلة التعافي والإعمار، وهذا ما يجب أن يظهر خلال الفترات القادمة بزيادة

للإنتاج؛ يقتضي التعامل مع القطاع كله، وفق منهجية «البناء من جديد»، على أسس متينة، اقتصادياً، والاستفادة من دروس الماضي، ومن التجارب العالمية الناجحة، بما يتناسب مع واقعنا وخصوصيته. ويبدو أن الإدارة السياحية الحالية، راغبة وجادة في التعامل مع قطاع السياحة على أنه أحد أركان الاقتصاد المهمة، وهي محقة في ذلك، ساعية لإنهاء مظاهر الاستخفاف في القطاع، خاصة أن الحرب مستعرة منذ سبع سنوات، ما يجعل الحديث عن أي شكل من أشكال السياحة؛ ضرباً من ضروب الخيال، للكثيرين، وكأنه «دونكيشوتية» اقتصادية، في وقت انقلب سلم الأولويات رأساً على عقب، فأصبح الهم الرئيس تأمين أبسط وسائل العيش، وعلى الرغم من الظروف السيئة إلا أن قطاع السياحة سجل موسمين ناجحين بامتياز هذا العام والعام الماضي، حيث بلغت نسب إشغال الفنادق قرابة ١٠٠٪. اقتصادياً، لا يجوز التعامل مع هذا القطاع على أنه

إن الحديث في السياحة السورية له شجون اقتصادية كبيرة، وكثيراً ما وُصف هذا القطاع بأنه منجم للفرص الاقتصادية غاب من يجيد الاستثمار فيها، كما يجب، حتى دقت الحرب أجراسها السوداء موفرة مسوغات للتقصير. ولكن، مع اتساع مساحات الأمان بفعل تنامي انتصارات الجيش العربي السوري في الميدان، بات لزاماً على القائمين على السياحة السورية تغيير الصورة النمطية للقطاع، وفتح الأبواب واسعة أمام الاستثمارات ووضع إستراتيجية تشجع على الاستثمار في القطاع خاصة وأنها بلد يملك مقومات الجذب السياحي كافة، باستثناء الإدارات المختصة واليد العاملة الخبيرة التي يجب توفيرها لضمان إقلاع السياحة. وكي تكون السياحة عصب اقتصاد الغد، وهي الركن الرئيس في اقتصاد الخدمات؛ الشريك الإستراتيجي

الوطن

وزارة النقل



شركة التوكيلات الملاحية



المديرية العامة للموانئ



الشركة العامة للتدريب والتأهيل البحري



المؤسسة العامة السورية للنقل البحري



الشركة العامة لمرافئ طرطوس



الشركة العامة لمرافئ اللاذقية



المؤسسة العامة للطيران المدني السوري



مؤسسة الطيران العربية السورية



المؤسسة العامة للخطوط الجوية السورية



الشركة العامة لإنشاء الخطوط الجوية



المؤسسة العامة للخطوط الجوية الحجازية



المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية